المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة	معهد العلوم الاقتصادية والتسيير وع. تجارية	17 جانفي2022، المدة: 60 د
أستاذ المقياس: شاوش.ح	الحل النموذجي	مقياس: التدقيق البنكي/ تخصص ا.نقدي وبنكي

السؤال الأول: ماهي الحاجة الى التدقيق البنكي؟ (دواعي وجود المهنة/ الاطراف المستفيدة) **1ن**

انّ من دواعي وجود التدقيق هو انفصال الملكية عن الادارة وتزايد الاحتيال المصرفي والمخاطر المصرفية ولطالما قادت الأزمات البنكية التطورات في مهنة التدقيق الذي أصبح ضرورة ملحة، وهو ما تطلبه مختلف الأطراف المستخدمة للقوائم المالية سواء كانت داخلية أم خارجية(المساهمون، المستثمرون، المقرضون، الهيئات والجهات الحكومية، الادارة، الموظفون)

السؤال الثاني: يتميز التدقيق البنكي بخصوصيات خلافاً للمؤسسات أذكر خاصيتين ؟ 1ن

- الطبيعة الخاصة للمخاطر المرتبطة بالأنشطة والمعاملات التي تقوم بها المصارف.
- يترتب على كل بنك ان يعين بعد رأي اللجنة المصرفية 2 محافظي حسابات على الأقل.(المادة08 من الأمر 10-04 المتعلق بقانون النقد والقرض)

السؤال الثالث: ما هو الفرق بين معايير الاداء ومعايير الصفات المتعلقة بالتدقيق الداخلي؟ 2ن

و هي عبارة عن معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين الداخليين؛ فمعايير الصفات تتناول السمات والخصائص التي تتوفر في الأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي، أمّا معايير الأداء فهي تصف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي وتضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس أداء التدقيق الداخلي بواسطتها.

السؤال الرابع: أصدر بنك الجزائر نظام الرقابة الداخلية للبنوك 11-08 بعد الغاء نظام 02-03 ماهي دواعي ذلك؟ وماهي أهم الاستحداثات؟(أذكر واحد من كل سؤال) **2ن**

الدواعي: تزايد المخالفات المصرفية من جهة ومختلف التحديثات على مستوى البيئة الدولية فيما يخص نظام الرقابة الداخلية على البنوك من جهة اخرى؛

الاستحداثات: الأحكام الخاصة برقابة المطابقة(خطر عدم المطابقة أو الامتثال).

السؤال الخامس: ماذا نقصد بالفصل بين المهام(المسؤوليات) وماهي الغاية منه؟ 2ن

هو مفهوم يفسر اشتراك أكثر من شخص من أجل إكمال مهمة معينة، أي وجوب عدم الجمع بين الأدوار بهدف منع الاحتيال والأخطاء، وضمان الرقابة الداخلية ويتحقق هذا الهدف من خلال توزيع المهام والمسؤوليات مثل استلام الشيكات والموافقة على الشّطب أو إيداع الأموال وتسوية البيانات المصرفية.

السؤال السادس: ما الفرق بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية وأيهما يقع على المدقق عاتق مراجعته؟ برر بمثال 2ن

المعلومات مالية هي معلومات مرتبطة بالجانب المالي على غرار القوائم المالية، التصنيفات الائتمانية والبيانات النقدية، معاملات القروض والأنشطة المالية، معلومات عن السياسات والأسس المحاسبية المستخدمة، أمّا المعلومات غير المالية فهي التي لا تكون ذات طبيعة محاسبية مثل أنظمة الرقابة الداخلية، مجلس الادارة وتشكيله، هيكل المساهمين، الهيكل التنظيمي للبنك، معلومات عن ادارة المخاطر من حيث هيكلها وطبيعة عملياتها وكلاهما يقع على المراجع عاتق مراجعته (مثل تدقيق عناصر الأصول)، (مثل تقييم نظام الرقابة الداخلية).

السؤال السابع: ما الفرق بين المحاسبة والمراجعة؟ (يُستحسن التوضيح وفق مدخلات- معالجة-مخرجات) **2ن**

المحاسبة: المدخلات(البيانات المحاسبية)-المعالجة(القيود، اليوميات، دفتر الاستاذ)-المخرجات(القوائم المالية)؛

المراجعة: المدخلات(القوائم المالية)- المعالجة(ادلة الاثبات، تقييم ن.ر.د)- المخرجات(تقرير المراجع).

السؤال: من أساسيات التدقيق البنكي العناصر المقدمة في الجدول وضح الفروقات كما هو مبين في الجدول 4ن

	التدقيق الداخلي للبنك	نظام الرقابة الداخلية للبنوك	وظيفة الامتثال للبنك	التدقيق الخارجي(محافظ.ح)
التموقع	داخل الهيكل التنظيمي	داخل البنك	داخل الهيكل التنظيمي	خارج الهيكل التنظيمي
الاستقلالية(ضبط طبيعة الاستقلال)	استقلال جزئي	-	استقلال جزئي	استقلال كلي
من يقوم بعملية التنفيذ	المدقق الداخلي	جميع الموظفين	مسؤول الامتثال	مهني مستقل
المرجعية القانونية في الجزائر	-	نظام الرقابة الداخلية 11-08	المادة 19-28 نظام 11-08	قانون 10-01 المنظم للمهنة

السؤال الثامن: رغم زيادة الاستجابة التنظيمية لمختلف المبادئ والاتفاقيات في القطاع البنكي وتزايد الاصلاحات على مستوى مهنة التدقيق الاّ انّ بيئة الاعمال الجزائرية شهدت عديد الفضائح البنكية نتيجة الاحتيال الممارس (قضية الخليفة بنك، بنك الجزائر الصناعي والتجاري، المشهد السياسي 2018 الذي أوضح تجاوزات خطيرة تورط فيها عديد البنوك – تلويث المال العام–....)

كيف يمكن تفسير العلاقة بين: –الزيادة التنظيمية(الاصلاحات على مستوى القطاع المصرفي– الاصلاحات على مستوى مهنة التدقيق)؛ 1ن

–دورية الازمات وتزايد حالات الاحتيال المصرفي.

توضح العلاقة وجود فجوة بين ممارسات البنوك والاطار المنظم للتشريعات البنكية فهذه الأخيرة تسعى الى التأطير وتغطية مختلف الممارسات البنكية بما يضمن مصلحة مختلف الاطراف مع عدم فرض اطار ووعاء يفوق حجم الممارسات البنكية وهو ما يستدعي جهود هيئات ومنظمات من أجل بناء اطر ومعايير تتوافق وممارسات البنوك اي ضرورة التوازن بين الأطر التنظيمية وممارسات البنوك.

ومن جهة أخرى سعي البنوك الى تحقيق الربح كفيل بخلقه ممارسات غير قانونية أو تكريس لسلوكات احتيالية غير قانونية أو ممارسات احتيالية ليس لها تأطير قانوني ممّا ينجر عنها أزمات بنكية .

هل تتويج شهادة محافظ الحسابات الايجابية بالمصادقة على القوائم المالية كاف حتى تعتبر هذه القوائم ذات مصداقية ومعبرة عن وضعية الحقيقية للبنك؟ 1ن

انّ الجهود المبذولة من المنظمات الدولية كفيلة بضبط منهجية للمراجع حتى يتمكن من تأكيد صحة وعدالة القوائم المالية، الاّ أنّ التقرير الايجابي لا يعتبر دوماً كاف ومعبر عن المصداقية وواقع البنك وهنا يرجع الأمر الى عدة ضوابط تختلف من بيئة الى اخرى(فجوة التوقعات، أخلاقيات المراجع، مخاطر المراجعة، الضغوط على مهنة المراجعة، استقلالية المراجع، الجهات المراقبة لعمل المراجع.....)

هل يتحمل محافظ الحسابات في الجزائر مسؤولية افلاس البنك في حالة عدم التزامه بمعايير التدقيق الخارجي الدولية؟ 1ن

معايير التدقيق الخارجي الدولية غير الزامية في الجزائر.

وهل يتحمل مسؤولية افلاس البنك في حالة عدم المساعدة في عملية التسيير خوصاً اذا طُلب منه ذلك؟ 1ن

لا يمكن لمحافظ الحسابات التدخل في عملية التسيير (المادة 65 قانون 10-01)